

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١١٩)، المتضمن ردود الحكومات المتعلقة بالمسألة،

وإذ تضع في اعتبارها الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن المسألة في اللجنة الثانية^(١٢٠)،

١ - ترجو من الدول الأعضاء أن تقدم تعليقات ومقترحات إضافية عن هذه المسألة إلى الأمين العام؛

٢ - تقرر أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والأربعين على أساس تقرير للأمين العام أخذه في الاعتبار الاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

٢٠٧/٤٠ - الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، و ٣٣٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٥٠٨ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ الذي بدأت بموجبه الأعمال التحليلية المتعلقة بالقيام، داخل منظومة الأمم المتحدة، بدراسة الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، و ٢٤٩/٣٧ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي قررت بموجبه، ضمن جملة أمور، أن ينقح المنظور الاجتماعي - الاقتصادي الشامل للاقتصاد العالمي حتى عام ٢٠٠٠، ويستكمل،

(١١٩) A/40/591.

(١٢٠) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، اللجنة الثانية، الجلسان ٢٤ و ٣٠؛ والمرجع نفسه، اللجنة الثانية، كراس الدورة، التصويب.

١٢ - يرجو من البلدان المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف أن تولي اهتماماً أكبر للتبثيل المحلي المناسب والتنسيق القطاعي؛

١٣ - يبحث المانحين القادرين على ذلك، على دعم الخطط أو البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً بالتزامات لعدة سنوات يمكن التنبؤ بها وتكون قابلة للرصد، وكذلك بالحرص على أن يكون الصرف منها في الوقت المناسب؛

١٤ - يطلب إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التعاون عن كثب مع كل بلد من أقل البلدان نمواً، تحت رعاية المنسق المقيم، وفقاً لما تنص عليه الفقرة ١٢٤ من برنامج العمل الجديد الكبير؛

١٥ - يؤكد من جديد الفقرة ١٢٣ من برنامج العمل الجديد الكبير التي تدعو المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي إلى أن يكفل، بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والأمعاء التنفيذيين للجان الإقليمية، والوكالات القيادية لأفرقة المعونة، التبعة والتنسيق الكاملين على مستوى الأمانات لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها من أجل تنفيذ ومتابعة البرنامج؛

١٦ - يبحث المنسقين المقيمين للأمم المتحدة على الاستجابة استجابة بقاء لطلبات حكومات البلدان المضيفة القيام بدور تنسيقي أشمل في الحالات الملانة؛

١٧ - يرجو من المجتمع الدولي والوكالات المتعددة الأطراف:

(أ) أن تكفل الخلو من الاجتماعات الاستعراضية بنتيجة تضمن تيسير زيادة تدفق المساعدة الخارجية من خلال أمور منها تحسين التفاهم وإجراء حوار صريح بين أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية؛

(ب) أن تتسق شروط وإجراءات المانحين إلى أقصى حد ممكن بغية التوصل إلى نهج منسق يفضي إلى تنفيذ البرامج الإنمائية لأقل البلدان نمواً.

٢٠٦/٤٠ - نظام الإنسانية الدولي الجديد: الجوانب الأخلاقية للتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٢٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و ١٧٠/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ المعنويين «نظام الإنسانية الدولي الجديد: الجوانب الأخلاقية للتنمية»، وكذلك إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن نظره في هذه المسألة^(١١٨)، ومقرر المجلس ١٧١/١٩٨٣ المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٣،

(١١٨) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣ (A/38/3)، الفصل الثاني، الفقرات ٦١ - ٦٤.